صندوق المصرف المتحد النقدى ذو العائد اليومى التراكمى (رخاء)

القوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2022

وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

المحتويات	صفحة
تقرير مراقب الحسابات	4-3
قائمة المركز المالى	5
قائمة الدخل	6
قائمة الدخل الشامل لاخر	7
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق	8
قائمة التدفقات النقدية	9
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	10-21

DRAFT

عبد الحليم انور جعفر ومحمد عبد العظيم لطفى وشركاه
محاسبون‌قانونيون ومستشارون
9ش اليمن - ميدان لبنان- المهندسين

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق صندوق استثمار المصرف المتحد النقدى ذو العائد اليومى التراكمى (رخاء)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار المصرف المتحد النقدى ذو العائد اليومى التراكمى (رخاء) والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى 31 ديسمبر 2022 ، وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل والتغير فى صافى اصول الصندوق عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية شركة خدمات الادارة " الشركة المصرية لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار" ، وشركة خدمات الادارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية خدمات الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهنى وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهنى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية لدى خدمات الادارة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة خدمات الادارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

عبد الحليم انور جعفر ومحمد عبد العظيم لطفي وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون
9ش اليمن - ميدان لبنان- المهندسين

الـــرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى لصندوق استثمار المصرف المتحد النقدى ذو العائد اليومى التراكمى (رخاء) فى 31 ديسمبر 2022 ، وعن أدائه المالى وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ و ذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك خدمات الادارة حسابات مالية منتظمة للصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما انها تتمشي مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق، وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية فى هذا الشان.

القاهرة فى : 10 / 4 / 2023

مراقب الحسابات

عبد الحليم أنور جعفر
س.م.م ٥٠١٥

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (324)
عبد الحليم أنور جعفر و محمد عبد العظيم لطفي وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

عبد الحليم أنور جعفر
محاسب
قانونى
س.م.م ٥١٠٥

DRAFT

قائمة المركز المالى

	إيضاح	2022/12/31	2021/12/31
	رقم	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الأصول			
نقدية لدى البنوك	(6)	32822614	49390422
استثمارات فى أذون خزانة (بالصافى)	(7)	576116954	750170690
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		35723	18917
إجمالى الأصول		**608975291**	**799580030**
الالتزامات			
دائنون وأرصدة دائنة أخري	(8)	873297	878334
إجمالى الالتزامات		**873297**	**878334**
صافى أصول الصندوق لحملة الوثائق		**608101995**	**798701696**
عدد الوثائق القائمة		**2016909**	**2911915**
نصيب الوثيقة فى صافى أصول الصندوق		**301.50**	**274.29**

- الإيضاحات المرفقة جزءا لايتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقبى الحسابات " مرفق ".

أشرف القاضى
رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
المصرف المتحد

كريم رجب
العضو المنتدب
الشركة المصرية لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار

عبد الحليم أنور جعفر
محاسب قانونى

الشركة المصرية لخدمات الادارة
فى مجال صناديق الاستثمار

DRAFT

قائمة الدخل

	إيضاح رقم	السنة الماليه 2022/12/ 31 جنيه مصرى	السنة الماليه 2021/12/31 جنيه مصرى
إيرادات النشاط			
عائد حساب إستثمارى		3776066	1475179
عائد استثمارات فى أذون خزانة (بالصافى)		72062613	72570546
صافى أرباح / (خسائر) بيع أذون خزانة		42487	147931
ارباح بيع وثائق صناديق الاستمثار		4660	0
إجمالى إيرادات النشاط		**75885826**	**74193656**
يخصم :			
عمولة المصرف المتحد		3688935	3735732
أتعاب مدير الاستثمار		2213362	2241439
أتعاب شركة خدمات الإدارة		184447	186787
مصروفات عمومية وإدارية	(10)	476083	405168
إجمالى المصروفات		**6562827**	**6569126**
صافى أرباح الفترة		**69322998**	**67624530**

- الإيضاحات المرفقة جزءًا لايتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

DRAFT

قائمة الدخل الشامل

	إيضاح رقم	السنه الماليه النتهيه فى 2022/12/31 جنيه مصرى	السنه الماليه النتهيه فى 2021/12/31 جنيه مصرى
صافى أرباح السنة		69322998	67624530
الدخل الشامل الأخر		--	--
إجمالى الدخل الشامل		**69322998**	**67624530**

- الإيضاحات المرفقة جزءا لايتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

DRAFT

قائمة التغير فى صافى أصول الصندوق

	2022/12/31	2021/12/31
	جنيه مصـرى	جنيه مصـرى
صافى أصول الصندوق فى بداية السنة	798701696	680952363
المحصل من إصدارات وثائق الصندوق خلال السنة	683702802	325945726
(المدفوع) لإستردادات وثائق الصندوق خلال السنة	(943625502)	(275820922)
صافى أرباح السنة	69322998	67624530
صافى أصول الصندوق فى نهاية السنة	**608101995**	**798701696**

- الإيضاحات المرفقة جزءا لايتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

DRAFT

قائمة التدفقات النقدية

	إيضاح رقم	2022/12/31 جنيه مصرى	2021/12/31 جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح السنة		69322998	67624530
أرباح التشغيل قبل التغير فى الأصول والإلتزامات المستخدمة فى أنشطة التشغيل		**69322998**	**67624530**
التغير فى			
إستثمارات فى أذون خزانة اكثر من ثلاثة اشهر		174053736	(110095173)
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		(16805)	(11368)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		(5037)	295668
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**243354892**	**(42186344)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
المحصل من إصدار وثائق خلال السنة		683702802	325945726
(المدفوع) لإسترداد وثائق خلال السنة		(943625502)	(275820923)
صافى التدفقات النقدية(المستخدمه فى) الناتجة من أنشطة التمويل		**(259922700)**	**50124803**
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال السنة		(16567808)	7938459
النقدية وما فى حكمها فى بداية السنة		49390422	41451962
النقدية وما فى حكمها فى نهاية السنة*		**32822614**	**49390422**
***ويتمثل رصيد النقدية وما فى حكمها فى نهاية السنة فيما يلى :**			
حسابات جارية		20266	235462
حساب إستثمارى		32802348	49154960
		32822614	**49390422**

- الإيضاحات المرفقة جزءا لايتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

1- نبذة عن الصندوق

أنشأ المصرف المتحد (شركة مساهمة مصرية) صندوق إستثمار المصرف المتحد النقدي ذو العائد اليومي التراكمي "رخاء" كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب موافقة البنك المركزي المصري رقم 2094 /87 / 3 بتاريخ 18 إبريل 2011 وتم تجديدها فى 21 نوفمبر 2011 وترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 654 بتاريخ 12 مارس 2012 وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

يهدف الصندوق إلى تقديم وعاء ادخاري واستثماري يوفر السيولة النقدية اليومية عن طريق احتساب عائد يومي تراكمى على الأموال المستثمرة يناسب درجة المخاطر المنخفضة المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها ، وبناء على ما تقدم يسمح للصندوق بالاكتتاب والاسترداد اليومي فى وثائق الاستثمار التى يصدرها وتكون جميع استثمارات الصندوق في الأدوات الاستثمارية طبقا لما أقرته لجنة الرقابة الشرعية بالبنك المؤسس للصندوق ودورها فى متابعة الاستثمارات طوال عمر الصندوق ، وقد عهد المصرف المتحد بإدارة نشاط الصندوق الى شركة سى اى استس مانجمنت "شركة مساهمة مصرية" (مدير الاستثمار).

بلغ عدد وثائق الاستثمار عند التأسيس عدد مليون وثيقة تبلغ القيمة الاسمية للوثيقة 100 جنيه مصري بإجمالي مبلغ 100 مليون جنيه مصري ، ويمكن زيادة حجم الصندوق حتى 50 مثل القدر المكتتب فيه من البنك فى الصندوق عند التأسيس والبالغ 5 مليون جنيه مصري مع مراعاة الضوابط المنظمة لزيادة حجم الصندوق خصص منها للمصرف المتحد عدد 50 ألف وثيقة ، وفى حالة خفض حجم الصندوق يحق للبنك خفض حق مساهمته فيه عن طريق استرداد قيمة الوثائق التي تزيد على المبلغ المجنب في اى وقت من الأوقات على الا تقل مساهمته فى جميع الأحوال عن مبلغ 5 مليون جنيه مصري او نسبة 2 % من قيمة الوثائق المصدرة أيهما أكثر.

الحد الأقصى لحجم الصندوق 860 مليون جنيه مصرى طبقا لأخر موافقه صادره من البنك المركزى المصرى بتاريخ 2021/10/12 وقد تم إبلاغ الهيئه العامة للرقابه الماليه بهذه الزياده فى 2021/10/18

وقد قرر البنك المركزى المصرى فى جلسته المنعقدة فى 6 يناير 2017 بألا يزيد الحد الأقصى لإجمالى حجم الأموال المستثمرة فى مجموع صناديق أسواق النقد وصناديق الدخل الثابت التابعة للبنك عن 2.5% من إجمالى ودائع البنك بالعملة المحلية (بدلاً من 5%) أو خمسين ضعف الحد الأقصى لمساهمة البنك فى مجموع صناديق أسواق النقد التابعة له بواقع 2% من رأس المال الأساسى أيهما أقل.

لا يقوم الصندوق بأى توزيعات من العائد المحقق حيث أن عائد الوثيقة يومى تراكمى يتم إضافتة على قيمة الوثيقة .

1-2 مدة الصندوق

مدة الصندوق 25 سنة تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق ، وتبدأ السنة المالية للصندوق فى الأول من يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام ، على أن تشمل السنة الأولى المدة التى تنقضى من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط حتى تاريخ انتهاء السنة المالية التالية.

1-3 إعتماد القوائم المالية

قامت لجنة الإشراف باعتماد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2022 بتاريخ. 9 / 4 /2023

2- المعايير المحاسبية المطبقة

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية – و طبقاً لما نص عليه القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية و كذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الاكتتاب السنة الخاصة بالصندوق.

3- أسس إعداد القوائم المالية

3-1 أسس القياس

يتم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية (باستثناء الأصول أو الالتزامات المالية التي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وباقي الأصول أو الالتزامات المالية فيتم تقييمها بطريقة التكلفة المستهلكة أو التكلفة) وباستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية.

3-2 عملة العرض والنشاط

يتم عرض القوائم المالية المرفقة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة النشاط الرئيسية للصندوق. كافة المعلومات المعروضة بالجنيه المصري تم تقريبها لأقرب جنيه مصري.

3-3 إستخدم الحكم والتقديرات

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصى والتقديرات والافتراضات التي قد تؤثر في تطبيق السياسات وعلى المبالغ المبينة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. وتعتمد تلك التقديرات والافتراضات على الخبرة التاريخية والمعلومات والأحداث الحالية المتوفرة لدى الإدارة وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وبالرغم من ذلك فإنه من الممكن أن تختلف النتائج الفعلية النهائية عن هذه التقديرات.
تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية. يتم إظهار الأثر المترتب من مراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بها.

4- السياسات المحاسبية الهامة

يتم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في هذه القوائم المالية.

4-1 عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والذى يمثل عملة التعامل للصندوق.

4-2 تحقق الإيراد

- يتم إثبات الإيرادات من الاستثمارات المالية في أذون الخزانة وصكوك وشهادات إيداع البنك المركزي المصري وشهادات الادخار والودائع البنكية والسندات بالصافي بعد خصم الضرائب – إن وجدت، وذلك طبقاً لأساس الاستحقاق عن المدة من تاريخ إثبات الأصل بالدفاتر حتى تاريخ القوائم المالية.
- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة بقائمة الدخل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الساري في تاريخ اقتناء أو إصدار الأداة المالية.
- تتضمن العوائد استهلاك خصم/علاوة الإصدار والتكاليف المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأداة المالية.

4-3 الأدوات المالية

أ) التبويب

تتضمن الأصول والالتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ما يلي:
1) الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة، والالتزامات قصيرة الأجل الناتجة عن بيع أدوات مالية.
2) الأدوات المالية التي تم تصنفيها عند الاعتراف الأولي كأدوات مالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ب) الاعتراف بالأصول و الالتزامات المالية

- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم الإعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول أو الإلتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأولي في قائمة الدخل.
- يتم الإعتراف بالإلتزامات المالية عندما يفي طرف التعاقد بإلتزاماته التعاقدية، وذلك بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل

4- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

4- 3 الأدوات المالية

ج) القياس

- يتم قياس الأصول والإلتزامات المالية عند الإعتراف الأولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والإلتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء الأصول المالية أو إصدار الإلتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.
- يتم قياس الأصول والإلتزامات المالية - بعد الإعتراف الأولي- التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.
- الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة والسندات يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصوماً منها خسائر الإضمحلال في قيمة تلك الأصول - إن وجدت.
- الإلتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويتم قياس الإلتزامات المالية الناتجة من إسترداد وثائق صناديق الإستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الإستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق.

د) أسس قياس القيمة العادلة

- يتم قياس القيمة العادلة عند القياس الأولي بسعر المعاملة فى تاريخ القياس مع الأخذ فى الإعتبار الخصائص المميزة لكل من الأصل والإلتزام .
- وفى حالة قياس الأصل أو الإلتزام مبدئياً بالقيمة العادلة يتعين على المنشأة ان تقوم بالإعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة فى قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) إذاكان سعر المعاملة مختلف عن القيمة العادلة .
- وفى حالة عدم وجود سوق نشط لتحديد القيمة العادلة ، يتعين على المنشأة إستخدام أساليب التقييم الملائمة وفقاً للظروف التى تتوافر لها معلومات كافية وذلك طبقاً للثلاث مناهج المستخدمة بثبات لتقدير سعر المعاملة (منهج السوق و منهج التكلفة و منهج الدخل).

ويتم تصنيف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات كالتالي:

- **المستوى الأول :** إستخدام الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط للأصول أو الإلتزامات.
- **المستوى الثانى :** استخدام الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة مع الأخذ في الاعتبار حجم ومستوى النشاط في السوق وحالة الاصل أو موقعة.
- **المستوى الثالث :** يتم إستخدام أسعار الاصول او الالتزامات المماثلة الغير ملحوظة وذلك لقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر بيانات السوق.

4- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

يوضح الجدول التالي مستويات القيمة العادلة للأصول المالية:

2022/12/31	المستوى الاول جنيه مصري	المستوى الثاني جنيه مصري	المستوى الثالث جنيه مصري	الإجمالي جنيه مصري
ارصدة لدى البنوك	32822614	--	--	32822614
إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:				
أذون خزانة (بالصافى)	--	--	576116954	576116954
الإجمالي	**32822614**	**--**	**576116954**	**608939568**
2021/12/31				
ارصدة لدى البنوك	49390422	--	--	49390422
إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:				
أذون خزانة (بالصافى)	--	--	750170690	750170690
الإجمالي	**49390422**	**--**	**750170690**	**799561112**

- **عرض أذون الخزانة**

يتم إثبات أذون الخزانة بالقيمة الإسمية وتظهر أذون الخزانة بالميزانية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد وتدرج هذه العوائد تباعاً ضمن الإيرادات بقائمة الدخل ضمن بند "عائد إستثمارات في أذون خزانة" وفقاً لمبدأ الاستحقاق مخصوما منها الضرائب المستحقة علي تلك العوائد.

- **السندات الحكومية**

يتم تقييم السندات الحكومية طبقا لسعر الاقفال الصافى (سعر الاقفال بعد خصم العائد المستحق عن السنة من آخر يوم صرف الكوبون حتى آخر يوم تنفيذ) مضافا اليها العائد المستحق عن السنة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم .

4- 4 الاضمحلال في قيم الأصول المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على إضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الإضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين صافي القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.
- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الإضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الإعتراف بها قد إنخفضت وأنه يمكن ربط هذا الإنخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الإعتراف بخسائر الإضمحلال فإنه يتم رد خسائر الإضمحلال التي سبق الإعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

4- 5 الاستبعاد من الدفاتر

- يتم إستبعاد الأصول المالية عند إنتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول على التدفقات النقدية من الأصول المالية. ويتم إستخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من إستبعاد الأصول المالية.
- يتم إستبعاد الإلتزامات المالية عند سداد أو إنتهاء أو الإعفاء من الإلتزام المحدد في العقد المنشئ لهذا الإلتزام.

4- 6 مدينون وأرصدة مدينة أخرى

- يتم إثبات المدينون وأرصدة مدينة أخرى بالقيمة القابلة للإسترداد ناقصاً منها أي إنخفاض في قيمتها للمبالغ التي من المتوقع عدم تحصيلها بمعرفة الصندوق.

4- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

4- 7 دائنون وأرصدة دائنة أخرى

يتم إثبات الدائنون وأرصدة دائنة أخرى بالقيمة الإسمية، كما يتم الإعتراف بالإلتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل الخدمات التى تم إستلامها قبل تاريخ القوائم المالية .

4- 8 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي يقوم بها الصندوق في سياق معاملاتة العادية وفقاً للشروط التي يضعها وبنفس أسس التعامل مع الغير ويتم الإفصاح عنها في هذه القوائم طبقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية المصرية ونشرة الإكتتاب.

4- 9 النقدية وما في حكمها

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك، أذون الخزانة إستحقاق أقل من ثلاثة شهور من تاريخ الإقتناء، والإستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يسهل تحويلها إلي كمية محدودة من النقدية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أي تغيير في القيمة ويتم الإحتفاظ بها بغرض مقابلة الإلتزامات المالية قصيرة الأجل وليس لغرض الإستثمار أو أي أغراض أخرى.

4- 10 مصروفات النشاط

يتم الإعتراف بجميع مصروفات النشاط بما في ذلك أتعاب مدير الإستثمار وعمولات البنك وعمولة أمين الحفظ والمصروفات الإدارية والعمومية على أساس الإستحقاق مع تحميلها على قائمة الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

4- 11 وثائق صندوق الإستثمار القابلة للإسترداد

- تمنح وثائق الصندوق القابلة للإسترداد حملة الوثائق الحق في إسترداد الوثائق المملوكة لهم والحصول على قيمة تلك الوثائق نقداً على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل السابق تقديم طلب الإسترداد مما يترتب عليه زيادة إلتزامات الصندوق بالقيمة الإستردادية للوثيقة في تاريخ طلب الإسترداد.
- يتم إثبات وثائق الصندوق بالقيمة السوقية (القيمة الإستردادية للوثائق) في تاريخ القوائم المالية.

4- 12 العمولات الإدارية

طبقاً لنشرة الإكتتاب يتقاضى المصرف المتحد (مؤسس الصندوق) عمولات إدارية بواقع 0.50% (خمسة في الألف) سنوياً من صافي الأصول اليومية للصندوق، وتحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر.

4- 13 أتعاب مدير الاستثمار

يستحق مدير الاستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق أتعاب بواقع 0.3 % سنويا (ثلاثة في الألف) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتحسب وتجنب يوميا وتدفع لمدير الاستثمار فى اخر كل شهر .

4- 14 عمولة أمين الحفظ

طبقاً لنشرة الاكتتاب يتقاضى أمين الحفظ العمولات التالية بخصوص الأوراق المالية التي يتم الأحتفاظ بها طرفة وتحتسب هذه العمولة يوميا وتدفع كل ثلاثة شهور :

- مصاريف الحيازة للاوراق المالية سنويا (لكل ورقة مالية) شاملة عمولة مصر للمقاصة واحد من العشرة فى الالف بحد ادنى 15 جنيه مصرى.
- عمولة الشراء او البيع للاوراق المالية واحد من ستة عشر فى الالف بحد ادنى 10 جنيه مصرى .
- عمولة تحصيل الكوبونات (سندات شركات) ثلاثة ونصف فى الالف بحد ادنى 10 جنيه مصرى وحد اقصى 500 جنيه مصرى .
- عمولة تحصيل الكوبونات (سندات الخزانة) مجانا .

4- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

15-4 أتعاب خدمات الإدارة

طبقاً لنشرة الاكتتاب تتقاضى شركة خدمات الإدارة أتعاب نظير خدمات الإدارة بواقع 0.025 % سنويا (ربع في الألف) من صافي أصول الصندوق بحد أدني 12000 اثنى عشر الف جنيه مصري وتحتسب العمولة وتجنب يوميا وتدفع في اخر كل شهر ويتم ارسال كشوف حساب العملاء بواسطة شركة خدمات الادارة على ان يتحمل الصندوق المصاريف الفعليه للبريد بالاسعار السارية من الهيئة القومية للبريد بموجب فواتير معتمدة وبحد ادنى 7.5 (سبعة جنيهات ونصف) عن كل كشف حساب دورى لكل عميل . كما تتقاضى شركة خدمات الادارة نظيرا اعداد القوائم المالية السنوية ونصف السنوية اتعاب سنوية تقدر ب 25000 خمسة وعشرون الف جنيه تدفع بنهاية كل عام ما يخص الفترة وذلك بعد اعتمادها من مراقب الحسابات
كما تلتزم بأداء المهام التالية :
- متابعة عمليات الإسترداد وبيع الوثائق وتسجيلها فى السجل المعد لذلك.
- الإشراف على تحصيل توزيعات عوائد السندات والإستثمارات المختلفة التى يساهم فيها الصندوق.
- الإلتزام بإخطار مدير الإستثمار بعدد الوثائق فى نهاية كل يوم عمل مصرفى.
- الإلتزام بحساب صافى القيمة السوقية لأصول الصندوق يومياً .
- تلتزم بإرسال التقارير والبيانات عن ملكية الوثائق الى مدير الإستثمار والبنك عند الطلب.

16-4 أتعاب لجنة الاشراف

يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية الخاصة بلجنة الاشراف بحد أقصى 35000 جنيه مصرى (خمسة وثلاثون ألف جنيه مصرى) سنوياً.

17-4 أتعاب لجنة الرقابة الشرعية

لا يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية الخاصة بلجنة الرقابة الشرعية .

18-4 أتعاب المستشار الضريبي

يتحمل الصندوق اتعاب المستشار الضريبي بواقع 10000 جنيه مصري (عشرة الاف جنيه مصري) بحد أقصى نظير اعدادا الاقرار الضريبي بالاضافة الى 3000 جنيه مصري (ثلاثة الاف مصري) نظير فتح الملف الضريبي تدفع مرة واحدة.
بالاضافة لمبلغ 20000 جنيه مصري (عشرون الف جنية مصري) بحد أقصى نظير اتعاب الفحص الضريبي (دخل – خصم واضافة - دمغة – كسب عمل وكل يستجد) و يتم اعتماد هذه المبالغ من قبل مراقب الحسابات في المراجعة الدورية.

5 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

- يمتلك الصندوق مجموعة متنوعة من الأدوات المالية طبقاً لما تقتضيه سياسة إدارة الاستثمارات الخاصة بالصندوق، وتتضمن محفظة إستثمارات الصندوق إستثمارات مقيدة في البورصة فى أوراق مالية عدا (الاسهم) وإستثمارات في وثائق صناديق الاستثمار الأخرى ، وتتمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والإلتزامات المالية المدرجة بميزانية الصندوق، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك وأذون الخزانة ومدينون وأرصدة مدينة أخرى، كما تتضمن الإلتزامات المالية حقوق حملة الوثائق ودائنون وأرصدة دائنة أخرى، ويتضمن إيضاح رقم (4) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.
تحتوى أنشطة الصندوق على مخاطر متنوعة تتعلق بالأدوات المالية المملوكة للصندوق والأسواق التي يستثمر فيها، ويقوم مدير الإستثمار بتوجية أموال الصندوق نحو استثمارات قصيرة الاجل يمكن تسييلها بسهولة مع مراعاة التزام مدير الاستثمار بالضوابط والشروط الاستثمارية والتى تم الموافقة عليها من قبل لجنة الرقابة الشرعية ومنها ما يلى :
- إمكانية الاحتفاظ بنسبة تصل حتى 100% من أموال الصندوق فى صورة مبالغ نقدية سائلة فى حسابات إسلامية بعائد وفى حسابات ودائع وكافة الاوعية الادخارية المختلفة لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزى المصري طبقاً لأفضل الفرص الأستثمارية البديلة المتاحة بعد موافقة لجنة الرقابة الشرعية.
- ألا تقل نسبة الاستثمار فى الادوات الاستثمارية منخفضة المخاطر والقابلة للتحويل الى نقدية عن 5% من الاموال المستثمرة بالصندوق والتى تكون فى شكل حسابات بنكية مختلفة الاجال ووثائق صناديق استثمار نقدية متوافقة مع الشريعة الاسلامية.
- إمكانية إستثمار حتى 95% من إجمالى إستثمارات الصندوق فى شراء اذون الخزانه.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى شراء سندات الخزانه المصرية والجهات الحكومية التابعة وصكوك التمويل وأدوات التمويل الاخرى المصدرة عن شركات عن 49% من إجمالى إستثمارات الصندوق.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر فى ادوات التمويل التى تصدرها الشركات على 20% من إجمالى إستثمارات الصندوق على أن تكون مقيدة ببورصة الأوراق المالية.
- الا تزيد نسبة ما يستثمر فى أدوات التمويل المصدرة عن الشركات ذات الجدارة الإئتمانية التى لا تقل عن الحد المقبول من قبل الهيئة (- BBB) عن 20% من الأموال المستثمرة فى الصندوق.
- لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى السندات الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن 20% من إجمالى أموال الصندوق.
- لا تزيد نسبة ما يستثمر فى شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 15% من إجمالى استثمارات الصندوق وبما لا يجاوز 20% من أوراق تلك الشركة.
- الا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى التى تتفق والضوابط التى أقرتها لجنة الرقابة الشرعية عن نسبة 20% من إجمالى صافى قيمة أصولة فى صندوق واحد وبما لا يجاوز 5% من إجمالى حجم الصندوق المستثمر فيه.
- ألا يزيد الحد الأقصى لمدة استثمارات الصندوق على 396 يوماً.
- أن يكون الحد الأقصى للمتوسط المرجح لمدة إستحقاق محفظة استثمارات الصندوق مائة وخمسون يوماً.
- أن يتم تنويع استثمارات الصندوق بحيث لا تزيد الإستثمارات فى أى إصدار على 10 % من صافى قيمة أصول الصندوق وذلك بإستثناء الأوراق المالية الحكومية.

5 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها مدير الإستثمار لإدارة وخفض أثر تلك المخاطر:

5-1 مخاطر الاستثمارات :

أ- مخاطر منتظمة / مخاطر السوق :

يطلق عليها مخاطر السوق ويعتبر مصدر المخاطر المنتظمة هو الظروف الاقتصادية العامة مثل الكساد او الظروف السياسية هذا وان كان من الصعب على المستثمر تجنبها او التحكم فيها لكن الممكن التقليل من تاثيرها نظرا لاختلاف تاثر الادوات الاستثمارية بالمخاطر المنتظمة على حسب نوعها وعلى الرغم من تركيز استثمارات الصندوق فى السوق المحلى المصرى الا انه يمكن لمدير الاستثمار بمتابعة مختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية وببذلة عناية الرجل الحريص ان يقلل من هذه المخاطر بدرجة مقبولة عن طريق تنويع الاستثمار بين ادوات مالية قصيرة الاجل ذات عائد ثابت وعائد متغير .

ب- مخاطر غير منتظمة :

هى مخاطر الاستثمار الناتجة عن حدث غير متوقع فى احدى القطاعات او فى ورقة مالية بعينها وان كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها الا ان اغلب استثمارات الصندوق تتركز فى ادوات الدخل الثابت مثل اذون الخزانة والودائع وسندات الخزانة وسندات الشركات وصكوك التمويل .

5-2 مخاطر الائتمان (عدم السداد)

هى المخاطر التى تنتج عن عدم قدرة مصدر السندات وصكوك التمويل المستثمر فيها على سداد الاصل والعوائد فى تواريخ استحقاقها ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الاختيار الجيد للشركات المصدرة للسندات وصكوك التمويل وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة بالاضافة الى التاكد من ان الملاءة المالية للشركات وحصولها على تصنيف ائتمانى بالحد الادنى المقبول من قبل الهيئة وهو (BBB -) والصادر من احدى شركات التصنيف الائتمانى المرخص لها من الهيئة .

5-3 مخاطر السيولة والتقييم

هى المخاطر التى تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسييل اى من استثماراته فى الوقت الذى يحتاج فيه الى السيولة النقدية نتيجة لعدم وجود طلب على الاصل المراد تسييله وحيث ان طبيعة الصندوق نقدى فانه سوف يتم الاستثمار فى ادوات النقد ذات السيولة العالية والاحتفاظ بمبالغ نقدية سائلة فى حسابات جارية .

5-4 مخاطر تقلبات سعر الصرف

هى المخاطر الخاصة بالاستثمارات بالعملات الاجنبية ويتحقق عند تقلب اسعار صرف تلك العملات امام الجنية المصرى وحيث ان جميع استثمارات الصندوق بالجنية المصرى فان تلك المخاطر تكون منعدمة .

5-5 مخاطر التضخم

هى المخاطر الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية للاصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تنويع استثمارات الصندوق بين ادوات استثمارية قصيرة الاجل ذات عائد ثابت ومتغير.

5-6 مخاطر المعلومات

هى المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة من اجل اتخاذ القرار الاستثمارى او عدم شفافية السوق وجدير بالذكر ان الصندوق سوف يستثمر اموالة فى السوق المحلى الذى يتمتع بدرجة شفافية عالية تمكنة من اتخاذ القرارات الاستثمارية فى التوقيت المناسب كما ان اغلب الاستثمارات تتركز فى سوق النقد الذى يقل فى خطره عن سوق الاوراق المالية .

5-7 مخاطر الارتباط وعدم التنوع

هى ارتباط العائد المتوقع من الادوات المستثمر فيها بعضها ببعض فى احدى القطاعات وتجدر الاشارة الى ان سياسة الصندوق تقوم على الاستثمار فى الاوراق المالية الحكومية فى المقام الاول التى تتميز بالاستقرار الى حد كبير بالاضافة الى الاستثمار فى السندات المصدرة من الشركات بحيث الا تزيد نسبة الاستثمار فى السندات المصدرة عن مجموعة مرتبطة عن 20% من اموال الصندوق .

5 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

8-5 مخاطر تغيير اللوائح و القوانين

هى المخاطر الناتجة عن تغير اللوائح والقوانين بما يؤثر بالسلب على الاستثمارات وسيقوم مدير الاستثمار بالمتابعة النشطة للاحداث السياسية والتشريعات المنتظر صدورها والتى تؤثر على اداء الصندوق والعمل على تجنب اثارها السلبية والاستفادة من اثارها الايجابية لصالح الاداء الاستثمارى .

9-5 مخاطر تغير سعر العائد :

هى المخاطر الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية لادوات الاستثمار ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع سعر العائد بعد تاريخ الشراء وسوف يقوم مدير الاستثمار بدراسة اتجاهات سعر العائد المستقبلية والاستفادة منها بالشكل الذى يتفق والضوابط التى اقرتها لجنة الرقابة الشرعية بالجهة المؤسسة لتقليل هذه المخاطر الى اقل درجة ممكنة.

10-5 مخاطر التغيرات السياسية :

هى المخاطر التى تحدث عند تغيير نظم الحكم فى الدولة المصرية التى يقتصر الاستثمار عليها مما يؤثر سلبا على سياسات تلك الدول الاستثمارية والاقتصادية وبالتالى يؤثر ذلك على اداء اسواق المال وبذلك يكون على مدير الاستثمار بذل عناية الرجل الحريص فى الدراسة والتنبؤ بالمتغيرات السياسية المستقبلية بشكل يعمل على تقليل مخاطر التغيرات السياسية التى يمكن ان يتعرض لها الصندوق وذلك بقدر الأمكان.

11-5 مخاطر اعادة الاستثمار :

هى المخاطر التى تنتج عن اعادة استثمار العوائد المحصلة حيث يمكن اعادة استثمار تلك العوائد فى ادوات استثمارية قد تكون ذات عائد اقل من العائد السابق تحقيقة من قبل وسيقوم مدير الاستثمار باجراء الدراسات الدقيقة للادوات المالية المستثمر فيها بهدف تحقيق عوائد مناسبة لحملة الوثائق .

12-5 مخاطر الاستدعاء او السداد المعجل :

هى المخاطر الناتجة عن الاستثمارات فى السندات القابلة للاستدعاء قبل تاريخ إستحقاقها وذلك لتغيير سعر العائد لاسباب تتعلق بنشاط مصدر الورقة المالية وهذه المخاطر معروفة لدى مدير الاستثمار حيث انها محددة من خلال نشرات الأكتتاب فى السندات المستثمر فيها.

6- نقدية لدى البنوك

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	جنيه مصري	جنيه مصري
حساب استثمارى بعائد (المصرف المتحد)	32802348	49154960
حسابات جارية بالبنوك	20266	235462
	32822614	**49390422**

ويمثل رصيد النقدية لدى البنوك والبالغ قدره **32822614** جنيه مصري نسبة 5.4% من صافي أصول الصندوق في 31 ديسمبر 2022 .

7- استثمارات فى أذون خزانة(بالصافى)

	31 ديسمبر 2202	31 ديسمبر 2021
	جنيه مصري	جنيه مصري
أذون خزانة تستحق خلال 182 يوم	**146875000**	**462300000**
أذون خزانة تستحق خلال 273 يوم	180700000	35000000
أذون خزانة تستحق خلال 364 يوم	278650000	278000000
الاجمالي	**606225000**	**775300000**
يخصم:		
عوائد لم تستحق بعد	(24847687)	(21945719)
ضرائب أذون خزانة مستحقة	(5260360)	(3183591)
	576116954	**750170690**

ويمثل رصيد أذون الخزانة والبالغ 576116954 جنيه مصري يتضمن تكلفة الشراء بمبلغ وقدره 555075513.75بنسبة 94.74% من صافي أصول الصندوق في 31 ديسمبر 2022

8- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	جنيه مصري	جنيه مصري
أتعاب مهنية مستحقة – مراقب الحسابات	33000	33000
عمولة البنك المستحقة	273715	326722
مصروفات نشر مستحقة	21945	21400
أتعاب مدير الإستثمار مستحقة	164227	196031
اتعاب شركة خدمات الادارة المستحقة	13686	16336
مساهمه تكافليه	234866	230933
رسوم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية	7710	7959
أتعاب المستشار القانونى	22000	22000
اتعاب مستشار ضريبي	33000	0
أتعاب ممثل حملة الوثائق	3000	3000
ضرائب الخصم والإضافة	41148	16673
اتعاب اعداد القوائم المالية	25000	0
ضريبة دمغه	0	4280
	873297	**878334**

9- القيمة الإستردادية للوثيقة

تتحدد القيمة الإستردادية لوثائق الإستثمار على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق فى نهاية يوم العمل السابق لتقديم طلب الإسترداد، ويلتزم الصندوق بالوفاء بقيمة الوثائق المطلوب إستردادها خلال يوم تقديم طلب الإسترداد.

10- مصروفات عمومية وإدارية

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	جنيه مصري	جنيه مصري
أتعاب مراجعة	33000	33000
مصروفات نشر	21945	21400
مصروفات بنكية	5282	2216
ضرائب دمغة	0	4280
مصاريف اعداد القوائم المالية	25000	0
مصاريف الهيئة العامة للرقابة المالية	5000	6010
اتعاب المستشار القانونى	22000	22000
اتعاب المستشار الضريبي	44000	0
مصروفات بريد	34488	32490
ممثل حملة الوثائق	3000	3000
رسوم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية	15179	14839
أتعاب لجنة الاشراف	28000	35000
مساهمه تكافليه	234866	230933
مصروفات منظومة الفاتورة الالكترونية	4324	0
	476083	**405168**

11- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة بنفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير حيث تخضع جميع هذه المعاملات للقواعد والأعراف التجارية وكذلك السياسات واللوائح المطبقة بالصندوق ونشرة الاكتتاب وتتمثل طبيعة أهم هذه المعاملات في تاريخ المركز المالى فيما يلي:

الأطراف ذات العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملات	عدد الوثائق	الرصيد في 31 ديسمبر 2022 مدين/(دائن)
				جنيه مصري
المصرف المتحد	مؤسس الصندوق	حساب جاري إستثمارى		32802348
		عائد (حساب استثمارى)		3776066
		عمولات البنك		3688935
		أذون خزانة		**347375000**
		وثائق مملوكة بنسبة 3.22%.	65000	19597500
	امين الحفظ	عمولة امين حفظ		0
شركة سى اى استس مانجمنت	مدير الاستثمار	أتعاب الإدارة		2213362
الشركة المصرية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الاستثمار	خدمات إدارة	عمولة		184447
شركات عدد (1)	حملة وثائق	وثائق مملوكة14.31 %	288 716	87047874
أفراد عدد (1)	حملة وثائق	وثائق 12.50%	252048	75992472

12- الموقف الضريبي :

أعدت القوائم المالية على أساس أن نشاط الصندوق جزء من نشاط المصرف المتحد وأن أرباح صناديق الاستثمار معفاة من الضرائب طبقا للقانون رقم 91 لسنة 2005 .
وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 يخضع للضريبة عائد أذون الخزانة الصادرة اعتباراً من 5 مايو 2008 وهو تاريخ صدور قانون 114 لسنة 2008 .
يقوم الصندوق باستقطاع ضرائب قدرها 20% من العائد أذون الخزانة تحسب وتجنب يومياً ويعترف بها ضمن أعباء الصندوق في الأرباح أو الخسائر وذلك بالنسبة إلى أذون الخزانة التي تم بيعها والقائمة في تاريخ المركز المالي والصادرة اعتباراً من 5 مايو 2008 حيث يتم خصم تلك الضريبة من المنبع عند استحقاق الأذون دون أن يؤثر ذلك على إعفاء أرباح وتوزيعات الصندوق بتاريخ 30 سبتمبر 2014 صدر القرار الجمهوري بقانون رقم 53 لسنة 2014 وقد تضمن هذا القانون احكاما بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون 91 لسنة 2005، ومنها المعالجة الضريبية المتعلقة بصناديق الاستثمار وذلك بإخضاعها للضريبة على الدخل مع فرض ضرائب على التوزيعات من والى الصندوق وأيضا ضريبة على الأرباح الرأسمالية المحققة مع الاخذ في الاعتبار الإعفاءات التالية:

1- اعفاء توزيعات صناديق الاستثمار في الأوراق المالية المنشاة وفقا لقانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992 التي لا تقل استثمارها في الأوراق المالية وغيرها من أدوات الدين عن (80%).
2- اعفاء توزيعات صناديق الاستثمار القابضة التي يقتصر الاستثمار فيها على صناديق الاستثمار المشار اليها في البند السابق.
3- اعفاء 90% من توزيعات الأرباح الى تحصل عليها صناديق الاستثمار في الأوراق المالية وصناديق الاستثمار القابضة المشار إليها في البندين عاليه.
4- اعفاء عائد الاستثمار في صناديق الاستثمار النقدية.
5- اعفاء عائد السندات المقيدة في جداول بورصة الأوراق المالية دون سندات خزانة.
6- اعفاء أرباح صناديق الاستثمار الى يقتصر نشاطها على الاستثمار في النقد دون غيره.

صندوق استثمار المصرف المتحد النقدي ذو العائد اليومي التراكمي (رخاء) - والذي يحاسب أمام مأمورية مركز كبار ممولين ثان برقم تسجيل ضريبي رقم645/ ٣٠٧/ ٦٧٠ موقفه الضريبي كالتالي :

ضرائب الأرباح التجارية :
تقدم الصندوق بالإقرار الضريبي عن عام ٢٠٢١ في موعده القانوني، والصندوق معفي من الخضوع لضريبة الدخل طبقاً لنص المادة (50) من القانون رقم (53) لسنة ٢٠١٤ فقرة (7) والتي تقضي بإعفاء أرباح صناديق الإستثمار التي يقتصر نشاطها على الإستثمار في النقد دون غيره من الخضوع لضريبة الدخل ، ولا توجد على الصندوق اى مستحقات ضريبية نهائية حتى تاريخه.

ضرائب كسب العمل :
لا يستحق علي الصندوق ضريبة كسب عمل لعدم وجود عاملين به وان الصندوق يتم ادارته من قبل شركة مدير الاستثمار، ولا توجد ضرائب كسب عمل مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب القيمة المضافة :
لا يخضع الصندوق لضريبة القيمة المضافة ولا توجد ضريبة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب الخصم والإضافة :
لا توجد ضرائب خصم وإضافة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب الدمغة :
لا توجد ضرائب دمغة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

التأمينات الاجتماعية :
الصندوق غير مسجل بالهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية ولا توجد أي مستحقات على الصندوق حتى تاريخه .

13 - أحداث هامة

نتيجة للأحداث الجوهرية المترتبة على ظهور وانتشار فيرس كورونا المستجد 19covid ، فقد تأثر المناخ الاقتصادى المحلى والعالمى وفى ضوء الاجراءات الإحترازية التى تتخذها دول العالم من تقييد حرية السفر والتنقل والقيود التى تفرض على مجتمع الأعمال وهذة الاحداث اثرت على المناخ الاقتصادى والذى بالتبعية ممكن يعرض الصندوق لأخطار مختلفة قد تؤدى إلى إنخفاض الإيرادات ونمو الأعمال ، تقلبات في سعر الصرف العملات الأجنبية ، ارتفاع أسعار الإئتمان المتوقعة والإنخفاض في قيمة الأصول نظرا لوجود توقع بتباطؤ القطاعات التشغيلية فى الأجل المنظور .

هذه الأحداث رغم جوهريتها لم تؤثر على القوائم المالية للصندوق كما فى 31 ديسمبر 2022 ولكنها قد تؤثر على القوائم المالية فى الفترات المالية المستقبلية وان كان من الصعب تحديد مقدار هذا التأثير فى الوقت الحالى ، فإن هذا التأثير سوف يظهر فى القوائم المالية المستقبلية ويختلف حجم ومقدار التأثير وفقا للمدى المتوقع والفترة الزمنية التى ينتظر عندها انتهاء تلك الأحداث وما يترتب عليها من آثار

DRAFT